

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia

P. O. Box 3243

Telephone: 5517 700

Fax: 5517844

Website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السادسة والثلاثون

أديس أبابا، إثيوبيا، 6-7 فبراير 2020

EX.CL/1207 (XXXVI)

الأصل: انجليزي

تقرير عن أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

تقرير عن أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي

مقدمة

1. سيذكر المجلس أننا في التقارير السابقة أكدنا على الحاجة إلى الانتقال إلى سلس وفي حينه لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى جمهورية زامبيا، تمشياً مع مقرر مؤتمر الاتحاد الإفريقي (XXVI) (Assembly/AU/Dec.4)، الذي أيد عرض جمهورية زامبيا لاستضافة أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتوجيه مفوضية الاتحاد الإفريقي للعمل مع زامبيا على تنفيذه. وبناءً على ذلك، كان شاغلنا الرئيسي للفترة قيد الاستعراض هو إنجاز العمليات الإدارية والتشغيلية المطلوبة لضمان النقل الفعلي للأمانة العامة إلى لوساكا- زامبيا، والانتقال الناجح إلى العمليات البرنامجية. وبناءً على ذلك، بُذل جهد متضافر في ضمان جاهزية المباني المقترحة في لوساكا وكذلك تعيين وتوزيع الموظفين للخدمة داخل الأمانة.

2. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة قيد الاستعراض تضيير الجمعية العامة الدائمة الثالثة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وانتخاب لجانها القطاعية المختلفة الجهود الأولية لتطوير آلية اعتماد منسقة لمنظمات المجتمع المدني؛ والبدء في دراسة معمقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كأساس لإصلاح الجهاز؛ وبرنامج معجل لإنشاء وتفعيل الفروع الوطنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

3. يبرز هذا التقرير الأذ شطة الأ ساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من وجهة نظر تشغيلية قبل الشروع في تقديم معلومات محدثة عن الإنجازات البرنامجية للفترة قيد البحث.

القسم الأول: التحديثات التشغيلية

نقل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى جمهورية زامبيا.

4. في أعقاب مقرر المؤتمر (Assembly/AU/Dec.4 (XXVI))، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من حكومة زامبيا، بتسريع عملية تنفيذ نقل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى لوساكا، زامبيا. وقد تم الشروع في صياغة الآثار المالية والهيكلية والقانونية المرتبطة بذلك؛ وتعديل المادة 14 من النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يحدد موقع الأمانة، وأخيراً، توقيع اتفاق المضيف بين الاتحاد الأفريقي وجمهورية زامبيا على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في نواكشوط، موريتانيا، في يوليو 2018.

5. في أعقاب العمليات المذكورة أعلاه، بدأ تعيين الموظفين. وتم الانتهاء من تعيينات رئيس الأمانة ورئيس البرامج في نهاية الربع الثالث وبداية الربع الرابع 2019 على التوالي. ويتولى الموظفان المعينان قيادة عملية النقل. ويتولى التوظيف لبقية الموظفين. ويُشير المجلس أن هيكلية التوظيف الرسمية التي تضم سبعة وعشرون (27) وظيفة تمت الموافقة عليها من قبل أجهزة السياسات للاتحاد. وفي وقت إعداد التقرير، تم تعيين في 16 وظيفة من خلال عملية تنافسية وهي في مراحل مختلفة من التوزيع في لوساكا، زامبيا لبدء عمليات التشغيل للأمانة.

6. تجدر الإشارة إلى أن حكومة زامبيا، تم شيئاً مع أحكام اتفاق المضيف، ساهمت ببعض أثاث ومعدات المكاتب للأمانة العامة، التي تستضيفها حالياً داخل مجمع الحكومة الجديدة في لوساكا. ومع ذلك، خلال مهمة التقييم النهائية التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في نوفمبر 2019، أثبتت مخاوف بشأن الملاءمة العامة للبنية التحتية المادية من حيث الملاءمة لغرض من شاة تابعة للاتحاد الأفريقي. وفي ضوء هذه الملاحظات، وافق فريق التقييم وحكومة زامبيا على خطة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمبنى. وعلى وجه التحديد، تم الاتفاق على أن الأمانة ستبقى في الأماكن المزودة حالياً كتدبير مؤقت لمدة 12 شهراً تنتهي بحلول ديسمبر 2020، وهو الوقت الذي ستقوم فيه الحكومة بتحديد وتأمين مرفق قائم بذاته - مرفق أكثر از سجاما مع المواصفات القياسية للمرافق الإقليمية للاتحاد الأفريقي - لاستضافة الأمانة العامة ريثما يتم تنفيذ الخطة طويلة الأجل التي تستلزم إنشاء مرفق دائم للأمانة.

7. من المجالات الأخرى موضع الاهتمام فيما يتعلق بنقل الأمانة العامة مخصصات الميزانية المحدودة للدعم التشغيلي مثل شراء المركبات والمعدات المكتبية لتيسير حسن سير العمل. وتعد الأمانة بحاجة ما سة إلى الدعم في المجالات المذكورة أعلاه من خلال تدبير إضافي للميزانية أو

إعادة تخصيص بعض التكاليف التشغيلية المعتمدة في ميزانية عام 2020 - أو كليهما - بغية المساعدة في تخفيف التحديات التشغيلية الهائلة التي تواجهها الأمانة الجديدة.

8. التقرير الكامل لبعثة التقييم النهائية إلى لوساكا، بما في ذلك توصياتها وخطة التنفيذ المشتركة التي وافق عليها الاتحاد الأفريقي.

انتخاب الجمعية العامة الدائمة الثالثة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

9. تنص المادة 5 من النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تكون ولاية أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. وتمشيا مع هذا الحكم، انتهت ولاية الجمعية العامة الدائمة الثانية السابقة في ديسمبر 2018. ونتيجة لذلك، تم تنظيم انتخابات قانونية خلال الفترة قيد الاستعراض لعضوية الجمعية العامة الدائمة الثالثة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لفترة ولاية جديدة مدتها أربع سنوات تنتهي في عام 2022. وانتخبت الجمعية العامة الجديدة بعد ذلك عضوية الأجهزة الفرعية الحاكمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما في ذلك اللجنة الدائمة ولجنة وثائق التفويض ولجنة الأخلاقيات والتأديب.

10. تجدر الإشارة إلى أن هناك قلقاً كبيراً داخل الجهاز فيما يتعلق بالقدرة الفنية لبعض الأعضاء المنتخبين، الأمر الذي تعرض في العديد من الحالات للخطر بسبب الحاجة إلى تلبية قواعد الانتخابات بشأن الاعتبارات الجغرافية والجنسانية وغيرها من الاعتبارات. وبناءً على ذلك أوصت الجمعية العامة باعتماد معايير الأهلية القائمة على المهارات لانتخاب منظمات المجتمع المدني في الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من أجل توفير منصة لانتخاب أكثر الأشخاص كفاءة من الناحية الفنية في الجهاز ممن تتوفر لديهم القدرة على تنفيذ الولاية القانونية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بغية تقديم مشورة الخبراء والدعم الفني في برامج وسياسات الاتحاد.

القسم الثاني: تحديثات البرنامج

تشغيل اللجان العنقودية القطاعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

11. يتمثل أحد الإنجازات البرنامجية الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خلال الفترة قيد الاستعراض في تعزيز قدرة لجان المجموعات القطاعية الع شر. وتقر المادة 11 من النظام

الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بأن لجان المجموعات القطاعية هي الآليات التشغيلية الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتي ستقوم بصياغة المشورة وتقديم المدخلات في سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي؛ وبالتالي ربط عمل الاتحاد الأفريقي بعمل المواطنين الأفريقيين عبر جميع مناحي الحياة.

12. يتذكر المجلس أنه على الرغم من أهميته البالغة، لم تتمكن الجمعية المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (2005-2008) ولا الجمعية العامة الدائمة الأولى (2008-2012) من تفعيل أو تفعيل المجموعات القطاعية. وأدرجت الجمعية العامة الدائمة الثانية هذا العجز وأخذت زمام المبادرة لتصحيحه من خلال إنشاء إطار لعمليات المجموعة داخل الجهاز. وقد تم الإسراع في هذا العمل وتعزيزه خلال الفترة قيد الاستعراض من خلال الجهود المشتركة للأمانة والقيادة المنتخبة للجهاز؛ وقد عمل جميعهم لدعم إنشاء وتشغيل لجان المجموعات كجزء لا يتجزأ من عمل الجهاز.

تطوير آلية منسقة لاعتماد منظمات المجتمع المدني لدى الاتحاد الأفريقي

13. في غضون الفترة قيد الاستعراض، بدأت الأمانة في تنفيذ قرار المجلس التنفيذي الذي يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تطوير آلية اعتماد منسقة لمنظمات المجتمع المدني التي ترغب في التفاعل مع الاتحاد الأفريقي. وكخطوة أولية في عملية التنفيذ، أطلقت الأمانة استشارة تقنية لإشراك خبير استشاري لوضع إطار عمل متسق للاعتماد يحدد الطرائق المحددة التي تحكم كيفية حصول منظمات المجتمع المدني على الاعتماد لإشراك أي جهاز أو مؤسسة أو وكالة فنية متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي.

14. مع ذلك، إنه لمن دواعي الأسف أن يبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المجلس أن الخبير الاستشاري الذي مُنح العقد، البروفيسور/ بيوس أدي سانمي، وهو أكاديمي نيجيري ومدير معهد الدراسات الأفريقية بجامعة كارلتون في كندا، كان ضحية الرحلة رقم 302 المأساوية للخطوط الجوية الإثيوبية، التي تعرضت لحادث مميت في 3 مارس 2019. وقد كان البروفيسور/ أدي سانمي في طريقه إلى نيروبي لتقديم منهجيته وخطة عمله في الاستشارات لأصحاب المصلحة في ورشة عمل بدء المشروع. وبينتاز الجهاز بأكمله هذه الفرصة ليغرب

مجدداً عن خالص تعازيه لأسرة البروفيسور/ أديسانمي، الذي كان أفريقيًا عظيمًا ومساهمًا كلياً مهماً في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاتحاد الأفريقي. ولقد ترك هذا الحادث المأساوي إطار العمل الاعتماد غير مكتمل؛ ويود الجهاز أن يطلب دعم المجلس والأجهزة السياسية الأخرى في الاتحاد للاستفادة من الموارد الإضافية اللازمة لاستئناف التنفيذ بالنظر إلى أهميته الاستراتيجية للاتحاد.

تعميم مشاركة منظمات المجتمع المدني في برامج الاتحاد الأفريقي

15. تتمثل الولاية الأساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بوصفه هيئة استشارية في توفير مدخلات فنية عالية المستوى في برامج وسياسات الاتحاد الأفريقي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على غرس تقليد "المجتمع المدني أولاً" في إجراءات الاتحاد الأفريقي وعملياته من أجل ضمان تزويد المجتمع المدني بالفضاء للمساهمة في أجندة التطوير والتكامل المستمرة للاتحاد. ويدرك المجلس الاقتصادي والاجتماعي تماماً أن المشاركة الكاملة للجهات الفاعلة من غير الدول في شؤون الاتحاد أمر حتمي إذا أراد الاتحاد الأفريقي تحقيق التزامه التأسيسي بأن يكون اتحاداً محوره الناس ويقوده الناس.

16. في هذا الصدد، يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العمل بجد من خلال لجان المجموعات القطاعية، والفروع الوطنية، وبرمجه الرئسية لإنشاء وتوسيع منصات لمنظمات المجتمع المدني للمساهمة والدعوة والمشاركة وتقديم المدخلات في المبادرات القارية الرئسية. وإعداداً لموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020 بشأن إسكات البنادق في أفريقيا، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نشطاً بشكل خاص في تنفيذ صيغة ليفينغ ستون، التي تقدم توصيات بشأن دور المجتمع المدني في تحقيق قضايا السلم والأمن في القارة. وأنشأ الجهاز أيضاً منصات للمشاورات الفنية لمنظمات المجتمع المدني حول المسائل الناشئة مثل الهجرة والتدفقات المالية غير المشروعة وتغير المناخ والاقتصاد الأزرق واتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا واستراتيجية التعليم القاري لأفريقيا وتمويل الجنسين في القارة وغيرها الكثير.

17. في جميع هذه المشاورات والارتباطات، يوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مجموعة من الخبراء الذين ينشطون في مختلف المجالات المواضيعية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو

القاري لتوليد مدخلات قائمة على الأدلة تستند إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مجتمع الممارسة للمجتمع المدني.

تأسيس فروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

18. تشكل الفروع الوطنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيكلًا هاماً داخل الجهاز نظراً لكونها واحدة من أكثر الآليات وضوحاً وفعالية لتعكس عمل الجهاز وعمل الاتحاد الأفريقي ككل وعلى المستوى الفردي للدولة العضو. ويوجد حالياً فروعاً وطنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تشط في 21 دولة عضواً في الاتحاد؛ وتواصل الأمانة إعطاء الأولوية لتوسيع هذه الهياكل لتشمل جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 55 دولة خلال فترة الجمعية العامة الحالية.

19. يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر على التشغيل الكامل للفروع الوطنية في عدم كفاية الأموال لدعم أنشطة الفروع الوطنية على المستوى القطري. وتحقيقاً لهذه الغاية، يطلب الجهاز دعم أجهزة السياسة في الاتحاد للموافقة على بنود الميزانية المخصصة ضمن ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتمكين المجلس من دعم العمل الحاسم للفروع الوطنية على المستوى القطري. ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية بشكل خاص بالنظر إلى أن الفروع الوطنية تشكل المنبر المناسب حيث يمكن للمجتمع المدني داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المساهمة بشكل مباشر وفعال في مبادرات التنمية المستمرة للاتحاد، بما في ذلك البرامج الرئيسية لأجندة 2063 وكذلك المبادرات القارية الاستراتيجية مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية وبروتوكول حرية حركة الناس والسياسات القارية الأخرى.

دراسة معمقة لفعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

20. تم شياً مع مقرر المجلس التنفيذي (XXV) EX.CL/DEC.849، أجريت دراسة معمقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشأن عمله منذ بدايته لدراسة كفاءة وفعالية الجهاز. وكان الهدف الأساسي من الدراسة هو تقديم التوصيات المناسبة بما يتماشى مع الإصلاحات الحالية للاتحاد الأفريقي، حول طرق ووسائل تجديد عمليات الجهاز التي ستمكنه من أداء دوره الاستشاري بشكل أكثر فعالية وكفاءة. واستخدمت الدراسة منهجية شاملة وتشاركية شملت إجراء مشاورات مع جميع

أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك لجنة الممثلين الدائمين، ومنظمات المجتمع المدني داخل وخارج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والإدارات التنفيذية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

21. من المقرر تقديم التقرير المفصل للدراسة إلى أجهزة الدراسة في الاتحاد لبحثها في اجتماع التنسيق للاتحاد الأفريقي في يوليو 2020؛ بعد التحقق من الصحة من قبل أصحاب المصلحة. ومع ذلك، تشير النتائج الأولية إلى الحاجة إلى إصلاحات كبيرة على مستويات متعددة، بما في ذلك مراجعة النظام الأساسي، وإعادة تعريف معايير العضوية لضمان القدرة الفنية للأعضاء، وزيادة دعم الميزانية لتمكين المشاركة الفعالة للجهاز عبر مجموعة كاملة من برامج الاتحاد الأفريقي، ومواءمة هيكل موظفي الأمانة العامة لجعلها متسقة مع أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى.

القسم الثالث: طريق المضي قدماً

22. مع الانتقال إلى أمانة قائمة بذاتها في لوساكا وتعيين موظفين متفرغين بالكامل، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن يدخل دوره كجهاز يعمل بكامل طاقته في الاتحاد الأفريقي وله القدرة على تنفيذ ولايته المتمثلة في تقديم المشورة بالكامل في سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات الكبيرة، على المدى القريب، والتي تخاطر بتعويض الفوائد البرنامجية المحتملة للأمانة المنقولة حديثاً.

23. يتعلق أولها بالتوظيف المستمر للموظفين. ونتيجة للقيود المؤسسية التي أدت في النهاية إلى تأخير توظيف حوالي تسعة موظفين مدرجين في الميزانية في البداية للنشر في عام 2019، عانى الجهاز من فقدان الميزانية المعتمدة أصلاً لتغطية تكاليف التوظيف الأولية لهؤلاء الموظفين. لم تُنجح الطلبات المتكررة لنقل هذه الموارد إلى عام 2020، مما أدى إلى استخدام مخصصات ميزانية 2020 الخاصة بالجهاز لتغطية تكاليف التوظيف الأولية للموظفين المخطط أصلاً لتعيينهم في عام 2019. وتأثير التداعيات هو أن الجهاز لا يمتلك بالتالي موارد لتمويل خطة التوظيف لعام 2020 وما بعده؛ مما يؤدي لحرمان الأمانة العامة من الموظفين الجدد بشكل فعال حتى قبل أن تتاح لها الفرصة لبدء العمليات.

24. ثانياً، زاد نطاق عمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشكل كبير مع الانتقال إلى أمانة جديدة واستقدام موظفين جدد. ومما يؤسف له أن مخصصات الميزانية للعمليات والبرامج ظلت على نفس المستوى الذي كانت عليه عندما كانت الأمانة ملحقة بمفوضية الاتحاد الأفريقي بدون موظفين متفرغين بها. ونتيجة لذلك، سيتعرض تأثير الأمانة الجديدة للخطر الشديد بالنظر إلى قلة الموارد اللازمة لتوسيع نطاقها التشغيلي والبرنامجي.

25. أخيراً، يوجد تحديات كبيرة متأصلة تتعلق بالمباني القائمة التي تعمل الأمانة العامة في لوساكا منها. وتمت معالجة هذه الصعوبات بالتفصيل في تقرير بعثة التقييم النهائية للاتحاد الأفريقي إلى لوساكا في نوفمبر 2019؛ والمرققة في المرفق الأول لهذا التقرير.

القسم الرابع: التوصيات

26. بالنسبة للتحديات المحددة أعلاه والتي تؤثر على التعيين الأولي للموظفين لعام 2020 والفعالية التشغيلية للأمانة العامة، يوصى بأن تأذن لجنة الممثلين الدائمين بتدبير إضافي في الميزانية لدعم تكاليف تعيين وتوزيع الموظفين، تزويد الأمانة بالموارد التشغيلية الحيوية بما في ذلك المركبات والمعدات المكتبية.

27. فيما يتعلق بالحاجة الإجمالية إلى موازنة الموارد التشغيلية والبرنامجية مع النطاق الموسع حديثاً للأمانة، يوصى بأن تمنح هيئات السياسة العامة صرفاً خاصاً، كتدبير لمرة واحدة، لتحصل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إعفاء من تقديم ميزانية عام 2021، عن الحد الأقصى البالغ 5% للزيادات في مقترحات الميزانية لتمكينها من تقديم ميزانية واقعية لظروفها الجديدة ويمكن أن تعكس بشكل أفضل النطاق الموسع لمسؤوليات البرنامج.

28. أخيراً، يُقترح أن يسرع الاتحاد الأفريقي وحكومة زامبيا من العمل من أجل نقل الأمانة المؤقتة إلى مرفق مستقل، والالتزام بخريطة طريق دقيقة ومحددة زمنياً يتم من خلالها تحقيق هذا الانتقال قبل ديسمبر 2020، تمشياً مع الخطة الانتقالية المشتركة المتفق عليها بين الطرفين. وستوفر هذه النتيجة حلاً لعدد من التحديات الحالية الملازمة لموقع المبنى المؤقت في طابق مشترك داخل مبنى متعدد المستأجرين. وبالإضافة إلى تمكين الاتحاد الأفريقي من إجراء الترقيات الأمنية اللازمة

لمكتب الاتحاد الأفريقي، فإن المنشأة المستقلة ستوفر بيئة عمل أكثر ملاءمة وستكون أكثر ملائمة لجهاز الاتحاد الأفريقي؛ والأهم من ذلك، أن تكون أكثر اتساقاً مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأفريقي وجمهورية زامبيا خلال مهمة التقييم الأولية التي تم توقيع اتفاق المضيف عليها.

29. مرفق بالخطوة الثانية لهذا التقرير خطة الانتقال الم مشتركة المتفق عليها بين الاتحاد الأفريقي وحكومة زامبيا في نهاية بعثة التقييم النهائية إلى لوساكا في نوفمبر 2019.

المرفقات:

- الملحق الأول: تقرير بعثة التقييم النهائي إلى لوساكا، نوفمبر 2019
- الملحق الثاني: الخطة الانتقالية الم مشتركة لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والموافق عليها بين الاتحاد الأفريقي وحكومة زامبيا.

مشروع مقرر

بشأن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،

الوثيقة EX.CL/1207 (XXXVI)

إن المجلس التنفيذي:

1. يحيط علماً بـ:

1. التقارير المختلفة حول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتوصيات الواردة فيه؛
2. القدرة التشغيلية الموسعة لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومدى إمكانية ذلك لتوسيع نطاق وتأثير برامجها لتشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد؛

2. يثني على:

1. جمهورية زامبيا لتعاونها مع المفوضية في ضمان الانتقال الناجح لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛
2. الجهود الدؤوبة التي بذلتها لضمان تنفيذ القرار المتعلق بنقل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القرارات السابقة للأجهزة السياسية بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

3. يطلب:

1. أن تعمل اللجنة مع أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتحديد تدابير الميزانية المناسبة لدعم توظيف الموظفين والنفقات الرأسمالية الأولية للأمانة المنقولة؛
2. أن تعمل حكومة زامبيا والمفوضية معا لتحديد وتأمين مرفق مستقل لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يتماشى مع خطة الانتقال المشتركة المتفق عليها بين الطرفين في نهاية بعثة التقييم النهائية إلى لوساكا؛
3. تقوم المفوضية والدول الأعضاء بتسهيل ودعم مقترح ميزانية مُرَشَّدة يتناسب مع القدرة التشغيلية والبرنامجية الموسعة حديثاً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.au.int

EX.CL/1207 (XXXVI)
ANNEX.1

تقرير بعثة التقييم النهائي إلى لوساكا

تقرير بعثة التقييم النهائي إلى لوساكا،

نوفمبر 2019

المقدمة:

رحب وأيد مقرر مؤتمر الاتحاد الإفريقي (Assembly/AU/Dec.4 (XXVI) عرض جمهورية زامبيا ودعم استضافة أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأمر مفوضية الاتحاد الإفريقي بالعمل مع زامبيا لتحديد الآثار القانونية والهيكلية والمالية من نقل.

في أعقاب إعداد الآثار القانونية والمالية والهيكلية لعملية الانتقال، قام فريق من إدارات عديدة بمهمة تقييم أولية في (سيتم تحديد التاريخ) إلى لوساكا، زامبيا وفقاً للممارسة المؤسسية الموحدة المتعلقة بإنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد الإفريقي. أدى تقرير بعثة التقييم الأولية إلى وضع مشروع اتفاقية مضيضة بين الاتحاد الإفريقي وجمهورية زامبيا.

في 1 يوليو 2018، على هامش قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في نواكشوط موريتانيا، تم توقيع الاتفاق المضيض رسمياً من قبل الاتحاد الإفريقي وجمهورية زامبيا، مما يمهد الطريق لنقل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى لوساكا، زامبيا.

بعد تعيين المجموعة الأولى من الموظفين الجدد للأمانة في الربع الثالث من عام 2019، واستعداداً لتوزيعهم الوشيك في الأمانة الجديدة في لوساكا، قام فريق ثانٍ مشترك بين الإدارات بمهمة تقييم نهائية في الفترة من 13 إلى 15 نوفمبر 2019 لإنشاء استعداد مرفق الأمانة الجديد تمشياً مع أحكام اتفاق المضيف.

تلى مهمة التقييم على الفور بعثة للتركيب في الفترة من 15-30 نوفمبر 2019 بتفويض للتأكد من أن مباني المكاتب الجديدة قد تم تأيئتها وتجهيزها بشكل مناسب لدعم الاحتياجات التشغيلية للأمانة.

2. تكوين فرق التقييم والتركيب:

تألفت بعثات التقييم والتركيب من قبل موظفين متخصصين في مفوضية الاتحاد الأفريقي يمثلون الإدارات والوحدات التالية:

1. أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدى مديريةية المواطنين والأفريقيين في المهجر
2. إدارة الشؤون الإدارية والموارد البشرية
3. مديريةية إعداد البرامج والميزانية والمالية والمحاسبة
4. وحدو المشتريات
5. وحدة الإدارة ونظم المعلومات
6. برنامج نظام خدمات الأمن
7. وحدة إدارة المرافق

مثلت جمهورية زامبيا بشكل أساسي وزارة الخارجية، بمشاركة إضافية من وزارة العدل ووزارة الأشغال والإمدادات.

3. أنشطة التقييم والملاحظات:

كان الغرض الأساسي من مهمة التقييم النهائي هو فحص التسهيلات والمرافق التي قدمتها حكومة زامبيا من أجل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجديدة و ضمان التزامها بال شروط المنصوص عليها في اتفاق المضيف.

ركزت مهمة التقييم بالتالي على المجالات الرئيسية التالية:

1. المباني المادية لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
2. أثاث المكاتب
3. أجهزة تكنولوجيا المعلومات المكتبية
4. الامتيازات الدبلوماسية والبروتوكول لموظفي الأمانة العامة
5. الترتيبات الأمنية للمباني والموظفين
6. المركبات المكتبية

تم تلخيص ملاحظات التقييم في كل مجال أدناه:

المباني القائمة لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

تتألف المباني التي تم تقييمها بواسطة بعثة التقييم النهائية من مجموعة من المكاتب داخل المجمع الحكومي الجديد؛ مجمع مكاتب كبير مملوك للحكومة يستضيف عدة وزارات في حكومة زامبيا.

تتألف المساحة المخصصة لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي من 11 مكتباً في الطابق السابع من برج المكاتب الرئيسي. وليست الأمانة هي المستأجر الوحيد للدور، حيث يشغل حوالي النصف منظمة أخرى.

أثاث المكاتب:

كانت المباني التي تم تفتيشها غير مفروشة إلى حد كبير أثناء بعثة التقييم. وأشارت حكومة زامبيا إلى أنها تخطط لشراء الأثاث المناسب بعد التشاور مع فريق التقييم من أجل تحديد المتطلبات المحددة للأمانة.

أجهزة تكنولوجيا المعلومات المكتبية:

لم يكن المبنى مجهزاً بأجهزة تكنولوجيا المعلومات المكتبية. كما هو الحال مع أثاث المكاتب، تخطط حكومة زامبيا لشراء المعدات المناسبة بعد إجراء مشاورات مع بعثة التقييم للاتفاق على مواصفات المعدات المراد تثبيتها.

الامتيازات الدبلوماسية والبروتوكول لموظفي الأمانة العامة:

ناقش الطرفان العناصر المحددة للامتيازات الدبلوماسية والبروتوكول واتفقا على أنهما يتألفان مما يلي:

1. التسجيل (بطاقات الهوية) لموظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعائلاتهم
2. الإعفاء الضريبي للأمانة والموظفين
3. استيراد السيارات والممتلكات الشخصية لموظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
4. تسهيل تصاريح الإقامة لموظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعائلاتهم
5. تحويل رخص القيادة

الترتيبات الأمنية للمباني والموظفين:

لاحظ فريق التقييم أنه في عدد من المجالات، كانت الأحكام الأمنية في المبنى غير متوافقة مع معايير مرافق الاتحاد الأفريقي. و شملت هذه عدم وجود نقطة مراقبة الو وصول، وعدم وجود الكاميرات الأمنية، وعدم وجود حارس مسلح.

المركبات المكتبية:

التزمت حكومة زامبيا بإعارة مركبة واحدة من وزارة الخارجية إلى أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 1 ديسمبر 2019.

4. الإجراءات التصحيحية المتخذة

نظراً إلى أن عدداً من الملاحظات الأولية التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه تختلف عن التوقعات المنصوص عليها في اتفاق المضيف، اتفقت بعثة التقييم والحكومة المضيفة على عدد من الإجراءات للتنفيذ من أجل تقريب التسهيلات مع المضيف اتفاق. وقد تم تلخيص هذه الإجراءات أدناه:

المباني القائمة:

تألف أهم اختلال في المباني التي تمت ملاحظتها واتفاق المضيف في الم ساحة المادية المخصصة للأمانة. ونظراً إلى أن الأمانة العامة تقع داخل مبنى تشغله عدة وزارات حكومية، وتقع في طابق يتم مشاركته مع منظمة أخرى، ستكون الأمانة قادرة على ممارسة سيطرة محدودة فقط على المساحة المادية. ونظراً للقيود التي يفرضها ذلك فيما يتعلق بالأمان وظروف العمل وإمكانية التوسع؛ اتفقت بعثة التقييم وحكومة زامبيا على أن المبنى الحالي لن يعمل إلا كمنزل ق صير الأجل يكون الغرض الرئيسي منه هو تمكين بدء عمليات الأمانة العامة من لوساكا.

كتدبير متوسط الأجل، التزم الطرفان بتحديد منشأة قائمة بذاتها قبل ديسمبر 2020. ومن شأن هذا المبنى الم مستقل أن يتماشى بشكل أفضل مع متطلبات الأمانة و سيعمل كأمانة مؤقتة حتى يتم التوصل إلى حل طويل الأجل للمبنى الدائم. شيدت لاستضافة الأمانة. ومرفق خارطة الطريق الانتقالية المشتركة التي اتفق عليها الطرفان.

وفي نفس الوقت ، قام فريق الاتحاد الأفريقي بتثبيت عدد من الأقسام لاستضافة خوادم تكنولوجيا المعلومات، واضطلع بأعمال تحسين إضافية على الموقع لجعله أكثر ملاءمة لعمليات الاتحاد الأفريقي.

أثاث ومعدات المكاتب:

من أجل الإسراع في عملية تأثيث وتجهيز الأمانة العامة لدعم الموظفين في وقت مبكر من ديسمبر 2019، تعهد فريق الاتحاد الأفريقي بشراء بعض أثاث ومعدات المكاتب باستخدام الأموال المعتمدة في إطار ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لعام 2019. وبالتالي، اشترى الفريق عددًا من العناصر الرئيسية، بما في ذلك البنية التحتية لشبكة تكنولوجيا المعلومات والطابعات وآلات النسخ ومحطات عمل الموظفين. ومن شأن هذه المشتريات، إلى جانب المشتريات الرئيسية لحكومة زامبيا، أن تضمن تزويد الأمانة العامة بالأثاث والتجهيز الكافيين لدعم عمليات الموظفين قبل نهاية عام 2019؛ متشياً مع الالتزام الذي قطعه سعادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى حكومة زامبيا.

الترتيبات الأمنية:

على الرغم من أنه لا يمكن تطبيق القائمة الكاملة لاضوابط الأمنية الضرورية إلا عند الانتقال إلى منشأة مستقلة ستكون خاضعة لإدارة غير مقيدة للاتحاد الأفريقي ، إلا أنه تم تنفيذ عدد من التدسينات الأمنية على الحيز الحالي من أجل جعله أكثر اتساقاً مع معايير الاتحاد الأفريقي. وقام فريق الاتحاد الإفريقي بتثبيت باب الوصول الأمني لإدارة مكاتب أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من بقية الطابق. والتزمت حكومة زامبيا، من جانبها، بتثبيت نقطة وصول أمنية وكذلك كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة لمبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. والتزمت الحكومة كذلك بتوفير الترددات الراديوية للمعدات اللاسلكية التي ستقدم من قبل برنامج نظام الخدمات الأمنية للاتحاد الأفريقي.

5. أوصى بالخطوات التالية

إن الإجراءات المذكورة أعلاه توضع أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على بدء عمليات فورية من لوساكا، زامبيا. ومع ذلك، ستبدأ الأمانة عملياتها من نقطة الصفر، مع وجود عدد كبير من موظفي الهيكل التنظيمي في خانة واحدة، وبالتالي يمكنهم توقع بعض التحديات التشغيلية الأولية المشتركة في مثل هذه الظروف. ولذلك، من أجل وضع الأمانة العامة الناشئة على أفضل أساس ممكن للعمليات الناجحة، تقترح التوصيات التالية للبحث والموافقة من قبل رئيس المفوضية

1. الانتقال إلى المباني المستقلة: ينبغي على الاتحاد الأفريقي وحكومة زامبيا التعجيل باتخاذ إجراءات من أجل نقل الأمانة المؤقتة إلى مرفق قائم بذاته، والالتزام بخريطة طريق محددة ومحددة زمنياً يتم من خلالها تحقيق هذا الانتقال قبل ديسمبر 2019، تم شياً مع الخطة الانتقالية المشتركة المنفق عليها بين الطرفين. و ستوفر هذه النتيجة حلاً لعدد من التحديات الحالية الملازمة لموقع المبنى المؤقت في طابق مشترك داخل مبنى متعدد المستأجرين. بالإضافة إلى تمكين الاتحاد الأفريقي من إجراء الترقبات الأمنية اللازمة، فإن المنشأة المستقلة ستوفر بيئة عمل أكثر ملائمة وستكون أكثر ملائمة لجهاز الاتحاد الأفريقي.

2. حلول النقل: كتدبير مؤقت لسد الفجوات، يوصى أن يقوم رئيس المفوضية أو مندوبة المفوض، بتفويض أمانة الكوميسا في لو ساكا لإطلاق العربية المملوكة لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تحت الحراسة المؤقتة لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد سبق استخدامه من قبل ضابط اتصال الاتحاد الأفريقي في الكوميسا؛ وهو غير مستخدم حالياً منذ رحيل مسؤول الاتصال في عام 2018. وستوفر سيارة الدعم اللازم لعمليات النقل في الأمانة العامة، وسيتم إعادتها إلى الكوميسا بمجرد تعيين ضابط اتصال جديد للاتحاد الأفريقي. وكتدبير متوسط الأجل، يوصى بأن توافق اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن الميزانية على طلب تحويل من أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتمكينها من إعادة تخصيص الأموال المعتمدة بالفعل، والتي قد لا تستخدم، لشراء المركبات بغية الاستخدام الدائم من الأمانة.

3. انتداب موظف مالي من مديرية إعداد البرامج والميزانية والمالية والمحاسبة: نظراً لأن الدفعة الأولى من موظفي أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لن تضم موظفاً مالياً، فمن المستحسن أن يتم منح التفويض من قبل نائب رئيس المفوضية لإعارة موظف مالي إلى أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في لو ساكا لدعم وظائف التمويل الهامة حتى يتم تعيين موظف مالي شاغل للوظيفة وتوزيعه.

خارطة طريق مشتركة لنقل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى لوساكا، زامبيا			
البند	المسؤولية	تاريخ الانتهاء	مؤشر (مؤشرات) الانتهاء
شراء وتركيب أثاث ومعدات المكاتب	حكومة زامبيا والاتحاد الأفريقي	30 نوفمبر 2019	مباني المكاتب المجهزة تجهيزاً كاملاً على استعداد لدعم عمليات الأمانة العامة
عمليات النقل والمكاتب (وفقاً لاتفاق المضيف وتقرير بعثة التقييم للاتحاد الأفريقي)	حكومة زامبيا	30 نوفمبر 2019	1. نقل سيارتين مكتنبتين (سيارة 4 × 4 و 1 صالون) 2. تعيين سائقي مكتب 3. تعيين موظفي التنظيف/الصيانة
تحديد خيارات الإقامة لموظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	الاتحاد الأفريقي مع دعم من قبل حكومة زامبيا	30 نوفمبر 2019	خيارات الإقامة المحددة للموظفين القادمين
الانتهاء من تقرير مهمة التقييم وخارطة طريق التنفيذ المشترك	فريق مهمة التقييم وحكومة زامبيا	سبتم تحديده	تقرير مهمة التقييم وخارطة طريق التنفيذ المشترك المتفق عليها بين الجانبين.
توزيع أول مجموعة من الموظفين: - رئيس الأمانة - رئيس البرامج	أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	30 نوفمبر 2019	وصول رئيس الأمانة ورئيس البرامج للقيام بمهامهما
الخدمات المصرفية	أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	7 ديسمبر 2019	فتح الحساب المصرفي لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
توزيع المجموعة الثانية من الموظفين:- -مدير الشؤون المالية، -كبير مسؤولي الاتصال، -مستولو البرامج، -موظفو المكتب، -مسئول المشتريات، -مساعد اداري - مساعد المشتريات	أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	ديسمبر 2019- يناير 2020	وصول الدفعة الثانية من المسؤولين الذين تم تعيينهم

<p>1. بطاقات الهوية والإعفاءات الضريبية والأوراق المعفاة من الرسوم الجمركية الصادرة للموظفين في غضون شهر من الوصول إلى لوساكا.</p> <p>2. التصريح للوثائق الصادرة لدعم تحويل رخص قيادة الموظفين إلى نظام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي</p>	31 ديسمبر 2019	حكومة زامبيا	<p>الامتيازات الدبلوماسية:</p> <p>1. بطاقات الهوية</p> <p>2. الإعفاء من الضرائب وتسجيل الإعفاء من الرسوم الجمركية</p> <p>3. تعديل رخصة القيادة</p>
وصول الدفعة الثالثة من الموظفين لأداء عملهم	مارس/ أبريل 2019	الاتحاد الأفريقي	توزيع المجموعة الثالثة من الموظفين
تحديد واختيار الأماكن المناسبة المستقلة	بدءاً من يناير 2020	حكومة زامبيا بدعم من أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	تحديد أماكن العمل المؤقتة المستقلة وفقاً لخطة متوسطة المدى متفق عليها
تم نقل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع قيامها بالعمل من مبان مؤقتة قائمة بذاتها	قبل ديسمبر 2020	أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بدعم من حكومة زامبيا	النقل إلى مبان قائمة بذاتها

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2020-02-07

Activity Report of the Economic, Social and Cultural Council (ECOSOCC)

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8732>

Downloaded from African Union Common Repository